

الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ٢٠٩٣ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧، اللذين أثنى فيها على قرار حكومة زامبيا في سنة ١٩٦٨ بأن تنفذ تدريجياً جزاءات الأمم المتحدة الإلزامية ضد روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨، الذي أيد فيه المجلس ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨^(١٩٨)، من تقييم وتوصيات،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٤٥٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وإلى قرار الجمعية العامة ١٣١/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه الجمعية العامة بقوة النداءين الصادرين عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدة دولية إلى زامبيا،

وإذ تسلّم بأن حكومة زامبيا قد تكبدت تكاليف مباشرة فضلاً عن تكاليف التدابير الطارئة نتيجة لقرارها بتطبيق الجزاءات على نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية، وكذلك خسائر ناجمة عن تحويل الموارد المالية والبشرية المحدودة عن عملية التنمية العادية للبلد،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠^(١٩٩)، الذي أرفق به تقرير بعثة الاستعراض التي أوفدها الأمين العام إلى زامبيا،

وإذ تلاحظ أن الحالة الاقتصادية المرحجة القائمة في زامبيا قد سببتها الآثار الناجمة عن تطبيق الجزاءات الإلزامية وعن الهجمات والغارات المستمرة التي تشنها قوات روديسيا الجنوبية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن اضطراب النقل والتجارة وإعادة توجيهها قد فرضا ضغوطاً شديدة على برنامج التنمية في زامبيا وأوجدا تعقيدات أمام هذا البرنامج،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الضرر الشديد الذي سببته الحرب لاقتصاد زامبيا، وكذلك إزاء الخطر الناجم عن وجود الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب في مناطق الحدود،

وإذ تأسف لأن المجتمع الدولي لم يقدم إلى زامبيا حتى الآن مساعدة على مستوى يتناسب والتكاليف التي تتكبدها على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨، و ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن تعرض على هيئات إدارتها الحاجات الخاصة لسان تومي وبرينسيبي للنظر فيها، وأن تبلغ الأمين العام بقرارات تلك الهيئات في موعد غايته ١٥ آب/أغسطس ١٩٨١؛

١٠ - ترجو، من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة سان تومي وبرينسيبي؛

١١ - تناشد المجتمع الدولي أن يساهم في الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام بقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٢، لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى سان تومي وبرينسيبي؛

١٢ - ترجو من الأمين العام :
(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى سان تومي وبرينسيبي؛

(ب) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي، وتعبئة المساعدة؛

(ج) أن يبقى الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لسان تومي وبرينسيبي؛

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٩٤/٣٥ - تقديم المساعدة إلى زامبيا^(١٩٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بمسألة تقديم المساعدة إلى زامبيا، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣، وقراري المجلس

(١٩٨) E/1978/144

(١٩٩) A/35/208-S/13924

(١٩٧) انظر أيضاً الفرع عاشرأ باء - ٣، المقرر ٤٣٣/٣٥.

الانمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف إذا لم تكن مدرجة فيها بالفعل :

٨ - تطلب كذلك إلى الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ برامج لمساعدة زامبيا أو تتفاوض بشأنها أن تعزز هذه البرامج حينما أمكن ذلك :

٩ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الذي أنشأه الأمين العام في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة من أجل تلقي التبرعات المقدمة لمساعدة زامبيا، وتحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على التبرع بسخاء لذلك الحساب :

١٠ - ترجو من المؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة - وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة - أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لتقديم المساعدة إلى زامبيا من أجل تمكينها من تنفيذ مشاريعها الانمائية المخططة دون انقطاع، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال :

١١ - ترجو كذلك من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن توافي الأمين العام دورياً بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة زامبيا :

١٢ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها، للنظر، مسألة الاحتياجات الخاصة لزامبيا، وأن توافي الأمين العام، في موعد لا يتجاوز ١٥ آب/أغسطس ١٩٨١، بتقارير عما تتخذه هذه المجالس من قرارات :

١٣ - ترجو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجها الخاصة بتقديم المساعدة الانمائية لصالح اللاجئين في زامبيا، وتحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تزويد المفوض السامي على وجه السرعة بالوسائل اللازمة لتنفيذ تلك البرامج :

١٤ - ترجو من الأمين العام :
(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى زامبيا :

١٨ آذار/مارس ١٩٧٠، و ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣،

وإذ تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية العريضة التي وضعتها حكومة زامبيا لاستراتيجيتها الانمائية المقبلة والتي تشمل برامج للزراعة والصناعة والتعدين، وبالمشاريع والبرامج الانمائية الطويلة الأجل التي حددتها تلك الحكومة باعتبارها تتطلب مساعدة دولية،

وإذ تحيط علماً بحاجة زامبيا إلى موارد لكي تغلب على مشاكلها الاقتصادية الراهنة وتنفذ بنجاح برنامجاً لتحقيق الاستقرار موجهاً نحو بلوغ أهداف البلد الانمائية الطويلة الأجل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء ما تعانيه زامبيا حالياً من نقص خطير في الأغذية نتيجة للجفاف المستمر،

وإذ تسلم بأن المساعدة الدولية مطلوبة على وجه الاستعجال ليتاح لزامبيا أن تنشئ على طرقها الخارجية قدرة نقل كافية للواردات والصادرات،

١ - تؤيد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام، من تقييم وتوصيات (١٩٩) :

٢ - تعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة حتى الآن إلى زامبيا من مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية :

٣ - تعرب عن شديد قلقها لأن المساعدة المقدمة حتى الآن تقصر كثيراً عن تلبية احتياجات زامبيا :

٤ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى حاجة زامبيا العاجلة إلى المساعدة الإضافية المالية والاقتصادية والمادية، المبينة في مرفق تقرير الأمين العام، وحاجتها بصفة خاصة إلى مساعدة فورية في قطاع النقل :

٥ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم بصورة عاجلة مساعدات لتمكين زامبيا من إعادة بناء شبكة النقل فيها وإصلاح هياكلها الأساسية المدمرة وكذلك وسائل إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب الموجودة في مناطق الحدود :

٦ - تناشد أيضاً المجتمع الدولي أن يقدم إلى زامبيا بصورة عاجلة معونة غذائية إضافية لتمكين هذا البلد من تلبية احتياجاته الطارئة الحالية من الأغذية :

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية وإلى سائر المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية إلى زامبيا، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، وتحثها على أن تولي اعتباراً خاصاً لإدراج زامبيا، في موعد مبكر، في برامجها الخاصة بالمساعدة

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٠^(٢٠١)، الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى غينيا - بيساو استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢١/٣٤.

وإذ تلاحظ مع القلق أن غينيا - بيساو ما زالت تواجه مجموعة كبيرة من المصاعب الاقتصادية والمالية،

وإذ تلاحظ أن حكومة غينيا - بيساو قد تمكنت، بانتهاج سياسة اقتصاد شديد، من تخفيض عجز الميزانية في ١٩٧٩ إلى مستوى أقل بكثير مما كان عليه في السنتين السابقتين، مع أن البلد سيظل معتمداً على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات العامة،

وإذ تلاحظ كذلك مع القلق العجز المتكرر الحادث في ميزان المدفوعات الإجمالي، والزيادة الكبيرة في القروض، والمستوى المنخفض المتعذر معالجته لاحتياطي النقد الأجنبي،

وإذ تلاحظ أن غينيا - بيساو واجهت مرة أخرى عجزاً في المحاصيل في عام ١٩٧٩، بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وعدم كفايتها وأن هناك حاجة ماسة إلى معونة غذائية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ مع القلق أن استجابة المجتمع الدولي حتى الآن لا تتناسب ومتطلبات الحالة وأنه لم يتم بعد تمويل الكثير من المشاريع التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة لغينيا - بيساو؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام^(٢٠١) من تقييم وتوصيات، وتوجه أنظار المجتمع الدولي إلى ما تحتاج إليه المشاريع والبرامج المحددة في التقرير من مساعدة؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى غينيا - بيساو استجابة لنداءات الجمعية العامة والأمين العام؛

٤ - تهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تستجيب بسخاء لحاجة غينيا - بيساو إلى المعونة الغذائية؛

٥ - تجدد على وجه الاستعجال نداءها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأفريقية وسائر الهيئات الدولية الحكومية لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية على نحو فعال ومستمر إلى غينيا - بيساو لمساعدتها على التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية واقتصادية، ولتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام؛

(ب) أن يكفل وضع الترتيبات المناسبة المالية والمتصلة بالميزانية، لمواصلة تنظيم برنامج المساعدة الدولية لزامياً وتعبئة الموارد؛

(ج) أن يبقى الحالة الاقتصادية في زامبيا قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨١، على الحالة الراهنة لبرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لزامبيا؛

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في زامبيا والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٩٥/٣٥ - تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو^(١٩٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٢١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي كررت فيه نداءها للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية على نحو فعال ومستمر إلى غينيا - بيساو لمساعدتها على التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية واقتصادية، ولتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨^(٢٠٠)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٣٣٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دولة غينيا - بيساو الحديثة الاستقلال وقتئذ، وقرارها ١٠٠/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٢٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، اللذين أعربت فيهما، في جملة أمور، عما يساورها من قلق شديد إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة في غينيا - بيساو وناشدت فيهما المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والاقتصادية لعون ذلك البلد،